

تعاونية في الإمارات بإيرادات سنوية 7.5 مليار درهم 44



- ارتفاع عدد المنافذ إلى 241 بنمو 8 %
- مساهمة القطاع في الناتج المحلي % 0.54
- موظف ونسبة التوطين 7.4 13500
- مليون درهم الربحية المجمعة بنمو 11 723
- آلاف إجمالي الأعضاء المساهمين بنمو 4 104

أبوظبي: «الخليج»

أصدرت وزارة الاقتصاد، الاثنين، تقريراً حول مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للقطاع التعاوني في الدولة، والذي أظهر مواصلة التعاونيات تحقيق أرقام ونتائج جديدة تؤكد أهميتها كعنصر فعال ورئيسي في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني ودعم تنافسيته، إذ بلغ إجمالي إيرادات التعاونيات في الدولة 7.5 مليار درهم خلال العام 2022 بزيادة قدرها 7% بالمقارنة مع عام 2021، كما حققت أرباحاً بقيمة 723 مليون درهم وبنسبة نمو 11% في نفس الفترة. ووفقاً للتقرير ارتفع عدد الجمعيات التعاونية في أسواق الدولة إلى 44 تعاونية مع نهاية العام 2022 وبنسبة زيادة 5%

مقارنةً بالعام 2021، ليصل عدد المنافذ التعاونية إلى 241 منفذاً مُحققة نمواً وصلت نسبته إلى 8%، وبلغ عدد العاملين في التعاونيات 13500 بنهاية عام 2022 وبنسبة توظيف 7.4%، كما وصل عدد الأعضاء المساهمين في التعاونيات إلى 104 آلاف عضو بنسبة نمو 4% في نفس الفترة.

وأشار التقرير إلى أن القطاع التعاوني سجل نمواً متسارعاً وتوسعاً في العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، إذ وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 0.54% في العام 2022، بما يسهم في تحقيق المستهدفات الوطنية لهذا القطاع الحيوي، والمتمثلة برفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%، وزيادة عدد المساهمين إلى 500 ألف بحلول عام 2031.

تطوير القطاع

وأكد عبدالله أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، أن الوزارة تواصل جهودها بالتعاون مع الجهات المحلية المعنية لتطوير قطاع التعاونيات وتنويع أنشطته وفق أفضل الممارسات العالمية، ليكون أحد أهم روافد تنوع وتنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز مرونته، ومساهماً رئيسياً في دعم رؤية الدولة للتحويل نحو النموذج الاقتصادي الجديد القائم على المرونة والابتكار، في ضوء مستهدفات رؤية «نحن الإمارات 2031».

وقال: «تعمل وزارة الاقتصاد على تنفيذ استراتيجية جديدة لنقل مسؤولية الرقابة التنظيمية على القطاع التعاوني إلى السلطات المحلية في كل إمارة من إمارات الدولة، بما يتماشى مع السياسات والتشريعات لإمارات الدولة السبع، وتحسين إدارة البيانات كأحدى أدوات اتخاذ القرارات الاقتصادية الاستراتيجية». مشيراً إلى أن هذه الاستراتيجية ستسهم في توفير بنية تحتية رقمية لإدارة التعاونيات في الدولة بما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ودعم الريادة الإماراتية في عالم الاقتصادات الحديثة والمتجددة.

يُذكر أن الدولة أصدرت مؤخراً مرسوم القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2022 بشأن التعاونيات، والذي مثل نقلة نوعية في تطوير السياسات الضامنة لتطوير أداء القطاع التعاوني في الدولة، وسمح بتأسيس تعاونيات في قطاعات جديدة بالدولة وتنويع أنشطتها، حيث تبنت الوزارة مستهدفين رئيسيين في ضوء هذا القانون: الأول زيادة نسبة مساهمة التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 5% بحلول 2031، والثاني زيادة الأعضاء المساهمين في الجمعيات التعاونية إلى نحو 500 ألف عضو مساهم.